

دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

The role of Islamic banking in promoting financial stability in Algeria

مليكة صديقي

طارق مخلوفي

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة

الجزائر 3، الجزائر

الجزائر 3، الجزائر*

seddiki.malika@yahoo.fr

makhloufi.tarek@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2020-01-02

تاريخ الاستلام: 2019-10-30

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تبيان الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي، في ظل التوجه العالمي نحو تبني هاته الصناعة من جهة، وتضمينها من قبل المؤسسات المالية الدولية في استراتيجياتها وخططها لتعزيز أركان الاستقرار المالي من جهة أخرى.

كما يهدف أيضا إلى تسليط الضوء على واقع انفتاح الجزائر على هاته الصناعة من خلال تبيان موقعها من السوق المحلية والعالمية وكذا الإمام بالمعوقات والتحديات التي تعترض نموها وتطورها والتي تسهم في محدودية انتشارها إلى جانب تناول متطلبات إرسائها في الجزائر بغية اغتنام الفرص التي أصبحت توفرها هذه الصيرفة وعلى رأسها تعزيز الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ الاستقرار المالي؛ التمويل الإسلامي؛ الجزائر.

تصنيف JEL: G21؛ G28؛ G30؛ G32.

Abstract:

This article aims to identify the role played by Islamic banks in strengthening financial stability. Indeed, we are witnessing the development of Islamic finance, and the international financial institutions are seeking to include it in their strategies and plans to strengthen the building blocks of this stability.

It also aims to highlight the reality of the practice of Islamic banks in Algeria by showing the constraints that hinder their growth, while emphasizing the challenges to be met to ensure their development and find them a place on the national market. It is important to seize the opportunities offered by Islamic banks, particularly in terms of financing and strengthening financial stability.

Keywords: Islamic Bank; Financial stability; Islamic financing; Algeria.

Jel Classification Codes: G21; G28; G30; G32.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

احتلت دراسات تحقيق الاستقرار المالي مركز الصدارة مؤخرا ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الجهات المالية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وأصبحت محط أنظار البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، التي اعتادت على إصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي بل وخصصت جوانب من نشاطها لبحث دراساته والسعي لتحقيقه. ومن هنا احتل موضوع الصناعة المصرفية الإسلامية أهمية بالغة ضمن استراتيجيات وخطط المؤسسات المالية الدولية وذلك لما لها من دور في تعزيز أركان الاستقرار المالي، بالخصوص بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ أن ظاهرة صمود الصيرفة الإسلامية بوجه الأزمة في مقابل انهيار العشرات من البنوك التقليدية، بالنظر إلى الاختلاف الكبير في منهجية وأساسيات عملهما، وكذا إلى طبيعة الأنشطة والممارسات التي يزاوانها، أكد على قدرة الصيرفة الإسلامية في حماية الاستقرار المالي العالمي بصورة تفوق قدرة البنوك التقليدية، التي زاولت أنشطة وتاجرت في منتجات أثبتت أنها تمثل أكبر خطر على الاستقرار المالي.

وبالرغم من التوجه العالمي إلى تبني الصيرفة الإسلامية وتزايد الاهتمام بها والتي تؤكد على حل الإحصائيات المتعلقة بنمو أصولها وتنامي مؤسساتها، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحد من تطورها على مستوى العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وهو حال الواقع في الجزائر التي سعت إلى الانفتاح على هذه الصناعة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

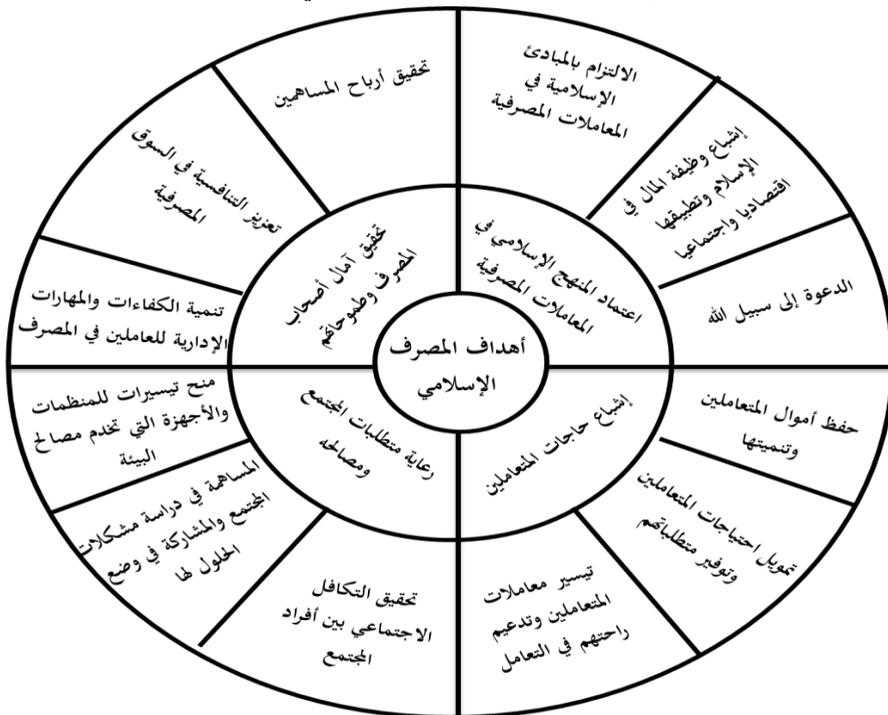
- إلى أي مدى تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي؟ وفيما تتجلى تحديات نجاحها في الجزائر؟

1- الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية:**1-1 مفهوم الصيرفة الإسلامية وبيان نشأتها التاريخية:****1-1-1 تعريف الصيرفة الإسلامية:**

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في

الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي. ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها وسبل الوصول إليها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): أهداف المصرف الإسلامي وسبل تحقيقها



المصدر: المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، 2004، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، ص89.

1-1-2 النشأة التاريخية للصيرفة الإسلامية: يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى أربع مراحل، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية

المرحلة	إسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
الأولى	ظهور الفكرة	1949-1940	- ظهور فكرة التمويل الإسلامي - الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية
الثانية	محاولات تطبيق الفكرة	1967-1950	- تأطرت الفكرة بدراسات للاقتصاديين في التمويل الإسلامي - وضعت الأرضية العملية للمصارف الإسلامية - 1963: تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر
الثالثة	التطبيق الفعلي وإنشاء المصارف الإسلامية	2000-1968	- إنشاء بنك دبي الإسلامي (أول مصرف إسلامي حديث) - إنشاء البنك الإسلامي للتنمية جدة وإنشاء عدة بنوك
الرابعة	الانتشار الكبير	2019-2001	- بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية سنة 2016، 1407 مؤسسة

المصدر: الهرش، نافذ فايز، 3-4 ماي 2017، إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها؛ واقع النمو والتوقعات المستقبلية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص1080.

2-1 أهم المنتجات المالية وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

يمكن التمييز بين نوعين من منتجات وصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية، حيث منها ما يتعلق بالتمويل والاستثمار ومنها ما يتعلق بالخدمات المصرفية.

1-2-1 أدوات التمويل والاستثمار:

1-1-2-1 أدوات التمويل القائمة على الملكية: من أهم أدوات التمويل القائمة على الملكية نجد المضاربة، حيث تتخذ عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة؛ مضاربة مقيدة؛ مضاربة مؤقتة؛ مضاربة مستمرة؛ مضاربة ثنائية؛ مضاربة مركبة، وكذا المشاركة حيث تتنوع حسب التقسيم المستخدم إلى المشاركة الجارية؛ المشاركة الاستثمارية؛ المشاركة المستمرة؛ المشاركة المنتهية؛ المشاركة الثابتة؛ المشاركة المتناقصة؛ المشاركة في الاستيراد؛ المشاركة في التصدير...إلخ، بالإضافة إلى المزارعة والمساقاة والمغارسة.

2-1-2-1 أدوات التمويل القائمة على المديونية: من أهم أدوات التمويل القائمة على المديونية نجد المرابحة، حيث ينقسم التمويل بالمرابحة إلى قسمين: بيع المرابحة العادية؛ بيع المرابحة المقترنة بالوعد، وكذا التمويل بالتأجير، بالإضافة إلى الاستصناع، بيع السلم والقرض الحسن.

3-1-2-1 الاستثمارات الأخرى: هناك أشكال أخرى لتوظيف الأموال في المصارف الإسلامية أهمها (نسيلي، 2015، ص: 347): المساهمة في تأسيس الشركات المحلية والأجنبية؛ المرابحة الدولية في البضائع والمعادن؛ استثمارات خارجية أخرى، كالودائع الاستثمارية لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والمشاركة في صناديق استثمارية تنظمها وتديرها مصارف ومؤسسات إسلامية بهدف تمويل مشروعات محددة وغيرها من الاستثمارات.

2-2-1 الخدمات المصرفية:

وهي الخدمات التي تطبقها البنوك التجارية الأخرى، وذلك لعدم وجود شبهة الربا فيها أو عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأهم هذه الخدمات (ناصر، 2006، ص: 24): فتح الحسابات الجارية وما يتعلق بها من إصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية؛ أو الحسابات الادخارية والاستثمارية؛ تحصيل الأوراق التجارية؛ التحويلات الداخلية والخارجية؛ عمليات الأوراق المالية (الأسهم دون السندات)؛ تأجير الخزائن الحديدية؛ إصدار خطابات الضمان؛ فتح الاعتمادات المستندية؛ تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية.

3-1 بعض المؤشرات حول تطور الصيرفة الإسلامية عالميا:

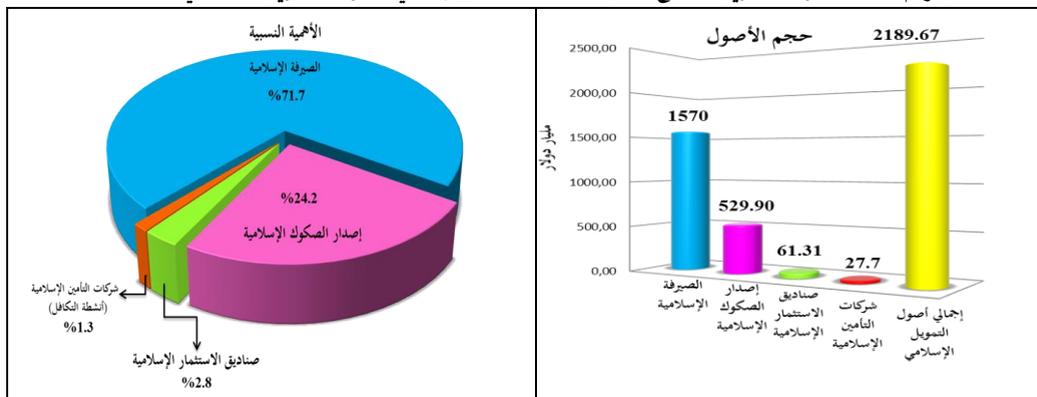
أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والزيائن والأصول منذ نشأتها في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وتعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية واحدة من أسرع القطاعات المصرفية نموا، وهو ما تدل عليه الإحصائيات على تطور ونمو هذا القطاع، والتي يمكن أن نستدل عليها بالاعتماد على بعض المؤشرات.

1-3-1 حصة الصيرفة الإسلامية في إطار سوق التمويل الإسلامي العالمي:

من حيث التوزيع القطاعي لأنشطة التمويل الإسلامي، يعد نشاط الصيرفة الإسلامية من أبرز أنشطة التمويل الإسلامي بإجمالي أصول تقارب 1570 مليار دولار، تشكل ما يقارب من 71.7% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي، يليه نشاط إصدار الصكوك الإسلامية بإجمالي أصول 529.90 مليار دولار تشكل 24.2%، ثم أنشطة الصناديق الاستثمارية الإسلامية،

وأشطة التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (شركات التكافل) بأهمية نسبية لازالت ضئيلة بحدود 4.1% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي العالمي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): أصول التمويل لقطاع الصيرفة الإسلامية من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لسنة 2018



Source: Elaboré en se basant sur:

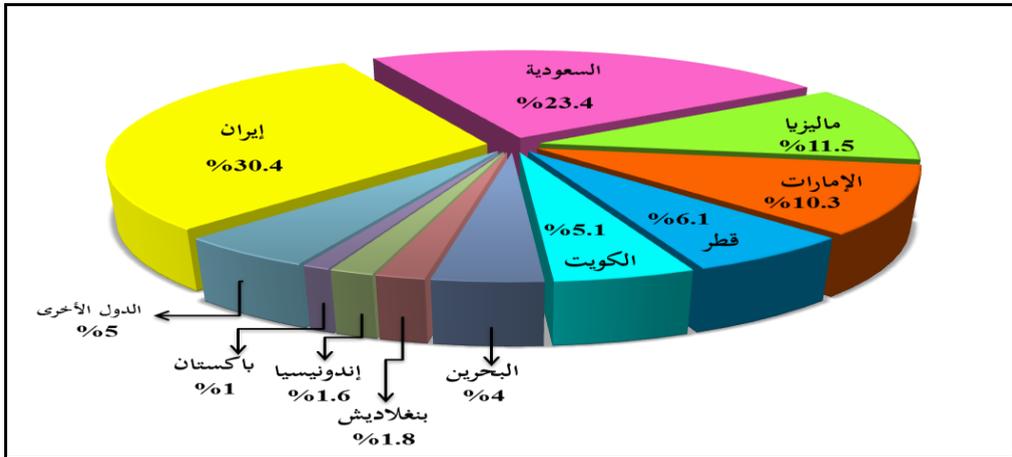
- Islamic Financial Services Board (IFSB), 2019, July, **Islamic financial services industry: stability report 2019**, <https://www.ifsb.org>, IFSB, Malaysia, p10.

2-3-1 عدد المصارف الإسلامية وحصص أصول الصيرفة الإسلامية بحسب الدول:

تؤكد الإحصائيات المقدمة في أحدث التقارير أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية قد بلغ 1407 مؤسسة خلال سنة 2016، حيث بلغ حجم الأصول المالية الإسلامية 2438 مليار دولار خلال سنة 2017، ومن المتوقع أن تنمو هذه القيمة بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 7.7% ليبلغ بالتالي حجم الأصول المالية الإسلامية 3809 مليار دولار بحلول سنة 2023. كما بلغ عدد المصارف الإسلامية (كلياً أو لديها نوافذ إسلامية) 201 مصرف في العالم، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية حوالي 1721 مليار دولار خلال سنة 2017 ومن المتوقع أن تنمو هذه القيمة بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 6% ليبلغ بالتالي حجم الأصول المصرفية الإسلامية 2441 مليار دولار بحلول سنة 2023. في حين أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي في العالم الذي أجرته مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار سنة 2006 إلى 1509 مليار دولار سنة 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.04%. وقد سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة (2006-2017) بنسبة 13.65%، تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 13.63%، ثم آسيا بنسبة 8.25%. وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في سنة 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة

4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً بـ 9.45%، تلتها إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 7.18%، وآسيا بنسبة 3%، ثم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.92%، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1% سنة 2017. حيث يُظهر الشكل الموالي حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ إيران على 30.4% من إجمالي الأصول الإسلامية، تلتها السعودية بـ 23.4%، فماليزيا بـ 11.5%، فالإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.3%. وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 95% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2017-2018، 2017، ص: 15) (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2018-2019، 2018، ص: 13-14) (المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2018، <http://www.uabonline.org>).

الشكل رقم (03): حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم (%)



المصدر: المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق.

2- دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي:

1-2 الإطار العام للاستقرار المالي:

يمثل الاستقرار المالي أولوية مهمة لواضعي السياسات الاقتصادية، حيث أصبحت العديد من البنوك المركزية في عدة دول تصدر تقارير عن الاستقرار المالي، على غرار صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، اللذان أصبحا يخصصان جانباً من نشاطهما لدراسة استقرار النظام المالي العالمي بإصدار تقارير دورية في كل سنة.

1-1-2 تعريف الاستقرار المالي:

يعرف الاستقرار المالي بأنه: "تجنب وقوع الأزمات المالية، والتي هي فقدان الثقة في عملة البلد، أو أحد أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد".

كما يعرف على أنه: العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد، بناء على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال (بلوافي، 2008، ص: 72):

- استقرار جميع مكونات النظام المالي.
- استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.

يرى Garry J. Schinasi الاستقرار المالي على أنه قابلية الجهاز المصرفي لامتناس أثر الصدمات في الاقتصاد، ويكون النظام المالي في حالة من الاستقرار حينما يكون قادرا على تسهيل (بدلا من الإعاقة) الأداء الاقتصادي وتشتت الاختلالات المالية (عدم التوازن المالي)، التي تظهر داخليا أو نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة، وذلك من خلال توفر الإمكانيات التالية (شيناسي، 2005، ص: 2):

- تيسير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وتراكم الثروة، ونمو الناتج.
- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

2-1-2 عناصر الاستقرار المالي:

تبين مما سبق أن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة بحيث تساعد على السيرورة الجيدة للنشاط الاقتصادي، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد ككل. ومن بين الباحثين الذين أشاروا إلى العناصر التي يجب توافرها ليكون النظام المالي مستقر هو Michael Foot والذي رأى أنه يجب توفر العناصر التالية (Foot, 2003, What is financial stability and how do we get it?, <http://www.fsa.gov.uk>)

الاستقرار النقدي؛ الثقة في عمليات المؤسسات والأسواق المالية؛ استقرار أسعار الأصول.

2-2 دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي:

لاشك بأن الاستقرار المالي يقوم على حسن أداء المؤسسات المالية مما يعزز السيولة والربحية وحسن توظيف المدخرات المالية، وعلى الحد من معدلات البطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي. كما يقوم على تيسير كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها بشكل أمثل ويقوم على تجنب التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، وكذا يقوم على تلافي وقوع أزمات مالية في النظام المالي، لأن الأزمة المالية تؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد وأصوله المالية. وهنا توفر الصناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي آلية لتعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يساهم في تحقيق استقرار مالي شامل من خلال التركيز على المحاور التالية:

1- تقديم صيغ تمويل شرعية تتناسب مع احتياجات المجتمع المتنوعة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، الإجارة...إلخ) سواء كانوا أفراداً أو شركات صغيرة أو متوسطة أو شركات كبيرة...إلخ. مما يولد آثاراً إيجابية في النمو والتنمية الاقتصاديين.

2- استخدام مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، انطلاقاً من مبدأ الغنم بالغرم أي السعي للحصول على الأرباح وتحمل الخسائر والخراج بالضمان أي المنفعة مقابل المخاطر (سعيد، 2017، الاقتصاد الإسلامي والاستقرار المالي والاجتماعي، <http://assabeel.net>)، مما يخفف من الصدمات المترتبة على تحقق هذه المخاطر، فكل طرف يتحمل المخاطر حسب قدرته، فالمودعون يتحملون جزء من المخاطر يتناسب وحجم إيداعاتهم، والبنك الإسلامي يتحمل جزء من المخاطر، وكذا طالبي التمويل يتحملون المخاطر بقدر مساهمتهم في رأس المال، هذا التقاسم للمخاطر من شأنه أن يضيء جو من الطمأنينة والثقة بين أطراف العملية التمويلية (موسى مبارك، 2013، ص: 155).

3- ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية والخدمية (الاقتصاد الحقيقي)، أي تحقيق زيادات متوازنة في العرض والطلب. إذ أن استخدام التمويل الإسلامي للمعاملات المبنية على المشاركة في الربح والخسارة يعزز الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي. فالترتيبات التعاقدية بين الممول وصاحب المشروع تضع قيد التركيز القيمة والجدوى الاقتصادية للمشروع. الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد صلة وثيقة بين نمو القطاع المالي وأنشطة القطاع الحقيقي، بحيث يعتمد توسع أو انكماش الائتمان على التطورات في القطاع الحقيقي، كما أن هذا المشروع لا يتحمل تكاليف تمويل إلا بقدر حصة الممول في الأرباح، لذلك فإن المنتج لا يتحمل أعباء إضافية، وهذا ما يمكن من تفادي (التكاليف أو الأعباء) التي تحمل إلى سعر المنتج النهائي. مما يساهم في تدعيم الاستقرار النقدي. لذلك فإن التمويل الإسلامي يتماشى

واحتياجات المبادلات التجارية، ولا يسمح بنمو الكتلة النقدية بما يتجاوز حاجة النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يمكن من الاستقرار النقدي (العراي، قدي، 2016، ص: 17)، ومنه تعزيز الاستقرار المالي، بحيث أن الاستقرار في مستويات الأسعار يمنع التشنوهات في الأسواق المالية، ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

4- يسهم التمويل الإسلامي في استقرار أسعار الأصول المالية والتي تؤدي تقلباتها إلى وقوع الاضطرابات المالية، ويرجع (موريس آليه) أسباب ذلك إلى: "الزيادة المفرطة في منح الائتمان وإلى وعود الدفع، وإلى المراهنة والمجازفة على ذلك، مما يؤدي إلى الانفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الإسمية للأصول المالية التي تحددها المراهنة" (آليه، 1993، ص: 14). فهذا الانفصام بين قيم الأصول الحقيقية والأصول المالية، يؤدي إلى تقلبات عنيفة في أسعار الأصول المالية، بحيث تميل هذه الأسعار إلى الارتفاع بفضل الزيادة في منح الائتمان وعمليات المضاربة والمجازفة، وهنا تنشأ الفقاعة المالية وتبدأ مرحلة تصحيحية لإعادة التقارب بين الأصول المالية والأصول الحقيقية. ويسبب ذلك انفجار الفقاعة المالية وانهيار أسعار الأصول المالية. وهنا يتكبد المستثمرون خسائر كبيرة تسبب اضطرابات مالية خطيرة.

ويلعب التمويل الإسلامي هذا الدور من خلال (العراي، قدي، 2016، ص: 18):

- قيامه على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والذي من شأنه أن يجنب الانفصام بين الأصول المالية والأصول الحقيقية، ومن ثم المحافظة على استقرار الأصول المالية. ويرجع ذلك إلى ارتباط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي.

- كما أن تحريم الربا من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان، بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الصعود إلى حالة الفقاعة التي تهدد الاقتصاد. أما في حالة الهبوط فإن إنظار المعسر من شأنه أن يقلل من معدل تراجع أسعار الأصول ومن ثم يجنب السوق الانزلاق إلى حالة الانهيار. إن الجمع بين هذين المبدئين من شأنه أن يحتوي تقلبات أسعار الأصول المالية وسيطر على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

5- الالتزام بضوابط العقود القائمة على تحريم الغرر والربا والجهالة، وتحريم بيع ما لم يملك، ومنع المضاربات...إلخ، مما يؤدي إلى عدم الدخول في العمليات التمويلية عالية المخاطر وذات طبيعة وهمية، مما يعزز من الثقة في التمويل الإسلامي.

6- إن المنتجات المصرفية الإسلامية من جهة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وهذا يعمل على تحقيق احتياجات اقتصادية حقيقية (سعيد، 2017، الاقتصاد الإسلامي والاستقرار المالي والاجتماعي، <http://assabeel.net>)، ومن جهة ثانية تدعم ثقة الأفراد

والمؤسسات فيها، أين تؤكد مبادئ الصيرفة الإسلامية على الوضوح والشفافية، فالأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتندمج مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغريب بذوي العلاقة (العربي، قدي، 2016، ص: 18).

7- تخضع عمليات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية لمجموعة من الضوابط التي من شأنها أن تجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الاستقرار المالي مثل السلامة الشرعية والمسؤولية الاجتماعية، والسلامة المالية والاقتصادية وذلك على النحو التالي (فوزي، 2014، آليات وضوابط تحقيق الاستقرار المالي في معاملات البنوك الإسلامية، <http://www.al-sharq.com>):

- إطار السلامة الشرعية: لا تقوم المصارف الإسلامية بتمويل المشروعات بشكل كلي أو نسبي إلا إذا خضعت لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال أن تكون جميع المعاملات المالية حلالاً بعيداً عن شبهة الربا، إذ يعد هذا المبدأ من مقومات السلامة الشرعية الأولية بجانب سلم الأوليات الإسلامية من الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

- إطار السلامة الاجتماعية: أن تحرص المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات الاستثمارية التي تسمح للفرد بحل مشاكله وتوفير ضرورياته الأساسية وتساهم في تطويره وتنميته بما يساهم في زيادة العمل والأعمال والتوظيف الكامل للأيدي العاملة مع التوزيع الأمثل للثروة بين الطبقات والمناطق والأجيال بشكل متوازن.

- إطار السلامة المالية والاقتصادية: أن يتم التحقق من السلامة المالية والاقتصادية والمتمثلة في دراسات الجدوى الشاملة للمشاريع من جوانبها المالية والفنية والتنظيمية والقانونية والإدارية وكل ما يتعلق من أمور ذات صلة بالنشاط الاستثماري، فضلاً عن المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية للدخل القومي وكفاءة استخدام الموارد (المادية، البشرية) المتاحة بدون استنزاف أو هدر وتجسيد ضوابط الأوليات لتحقيق أفضل نفع اقتصادي ممكن للمجتمع من خلال مشروعات إنتاج حقيقية للسلع والخدمات وتوفيرها بالكمية والنوعية الملائمة بعيداً عن المشروعات الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية.

8- التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الاحترازية مثل متطلبات لجنة بازل، إدارة المخاطر، الحوكمة والشفافية... إلخ التي تطلبها الجهات الرقابية كجزء من أدوات الاستقرار المالي.

9- اعتماد المصارف الإسلامية في جانب المطلوبات على حسابات الاستثمار بدلا من اعتمادها على الاقتراض، وكذلك اعتمادها في جانب الموجودات على المشاركة وتقاسم المخاطر من خلال التمويل بالمشاركة بما يكفل تعزيز الرابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

3- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1-3 نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية:

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزءا من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر (ناصر، 2006، ص: 244). أين اعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008.

ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأسمال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأسمال يقدر بـ 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44%، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56% (Hideur, 2012, p: 6)، في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية (بنك البركة الجزائري، 2019، <https://www.albaraka-bank.com>)، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "مصرف السلام-الجزائر"، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله الذي تم افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـ 72 مليار دج أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر (أبورومي، 2009، السلام ثاني بنك يقتحم سوق الجزائر، <https://islamonline.net>)، في حين لم يقيم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات.

إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها

المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، ويملك حاليا 37 فرع بالجزائر، تتوزع عبر 21 ولاية من شمال ووسط البلاد. حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه سواء من حيث توظيف الأموال أو من حيث تقديم التمويلات وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها. بالإضافة إلى تجربة بنك الخليج الجزائر، تخطط بعض البنوك التقليدية الخاصة والعمومية، لاقتحام سوق المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كبنك ترست الجزائر، وبنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، والقرض الشعبي الجزائري وغيرها.

2-3 موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية والعالمية:

1-2-3 حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، ادخارا وتمويلا، إذ تمثل حصة المصارف العمومية من إجمالي الأصول المصرفية خلال سنة 2017 ما نسبته 85.6% في حين أن المصارف الخاصة تبلغ حصتها 14.4% (التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص: 72)، ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري. في حين أنها تمثل حوالي 15% من النشاط المصرفي الخاص الذي تعرف فيه منافسة قوية خاصة من البنوك الفرنسية (القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، <http://www.uabonline.org>). والجدول الموالي يوضح تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام-الجزائر) والتقليدية (الخاصة) في الجزائر في الفترة ما بين (2015-2017) مع استثناء معطيات بنك الخليج الجزائر الذي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية عبر نوافذه بالنظر إلى عدم توفر المعلومات الكافية.

الجدول رقم (02): تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر ما بين (2015-2017)

الوحدة: مليار دج

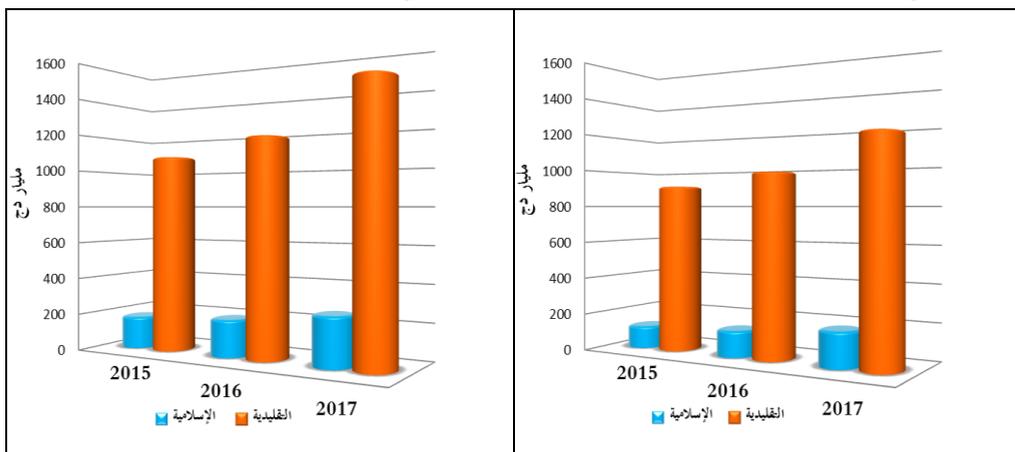
تطور الودائع (الموارد المجمعة)			تطور التمويلات (القروض الموزعة)			السنوات المصارف
2017	2016	2015	2017	2016	2015	
261.60	199.22	173.96	185.13	140.08	119.58	الإسلامية (بنكين)
1452.97	1171.30	1076.48	1171.88	980.56	909.45	التقليدية (الخاصة)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية: بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام-الجزائر، (2015، 2016، 2017).

الشكل رقم (05): مقارنة بين تطور وداائع المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة

الشكل رقم (04): مقارنة بين تطور تمويلات المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة



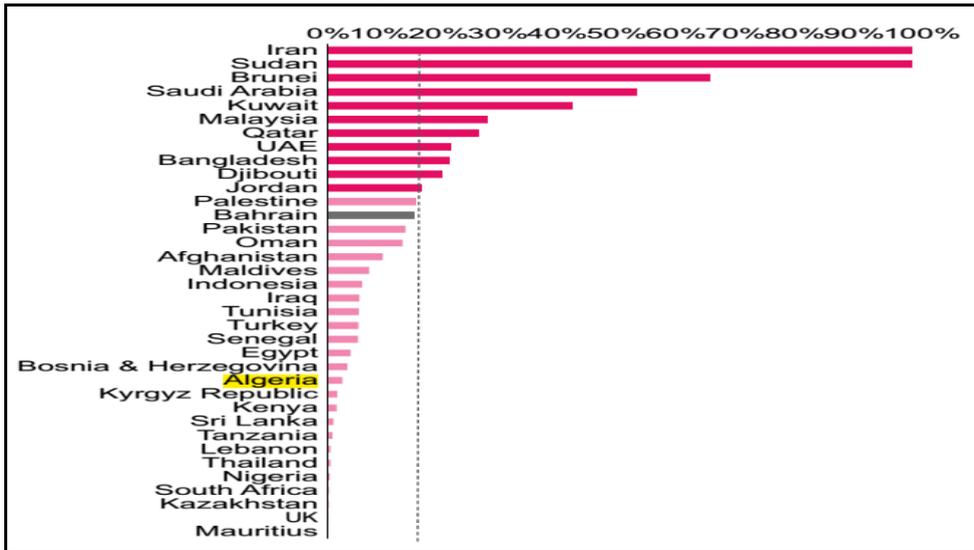
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02).

2-2-3 الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول أخرى:

وفقا لتصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2018، فإن نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يعد ذا أهمية نظامية إذ يقدر بـ 2% باحتساب نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي الأصول المصرفية، وذلك في الوقت الذي يتطلب فيه أن تكون حصة المصارف الإسلامية في الدول ما لا يقل عن 15% من مجمل الأصول المصرفية، لكي يعتبر نشاط الصيرفة الإسلامية ذا أهمية نظامية، وهو الحال الذي نجده في كل من سبع دول عربية

وهي: إيران، السودان والسعودية والكويت وقطر والإمارات والأردن، مع الإشارة إلى أن إيران والسودان تأتيان في الهرم على اعتبار أنها تتبنى نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا، بأهمية نسبية لأصول الصيرفة الإسلامية تبلغ 100%. تليها المملكة العربية السعودية التي تشكل أصول المصارف الإسلامية بها نحو 51.5% من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة، تليها الكويت بحصة 40.6% وقطر 25.2% والإمارات 20.6% والأردن 15.6% ومن ثم باقي الدول، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (06): الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول أخرى لسنة 2018



Source: Elaboré en se basant sur:

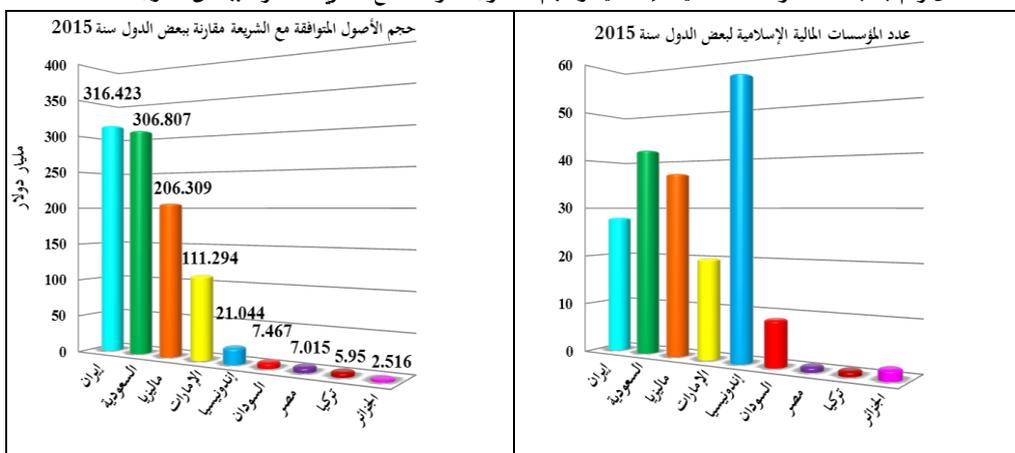
- Islamic Financial Services Board (IFSB), 2019, July, **Islamic financial services industry: stability report 2019**, Op. cit, p11.

3-2-3 ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول:

إن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر هي أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار، وهو ما يمثل 0.18% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تقدر بـ 1349.6058 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وفيما يتعلق بأفضل 10 بنوك إسلامية نموًا في العالم مع أصول تفوق 500 مليون دولار، احتل مصرف السلام-الجزائر خلال سنة 2018 المركز الثاني عالمياً، حيث نمت أصوله المصرفية بنسبة 61.5% لتبلغ 747 مليون دولار. ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه السلطات الجزائرية جاهدة لتطوير سوق المالية الإسلامية في البلاد. نظراً لأن الاقتصاد يتحمل العديد من الضغوط والتحديات (انخفاض عائدات الطاقة)، حيث تأمل الحكومة في الاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي وجذب مصادر جديدة للتمويل من خلال القنوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتحقيق هذا سيكون صعباً، فالجزائر تقف وراء نظيراتها المغاربية من حيث هياكلها التنظيمية والقانونية للمالية الإسلامية، كما أنها تفتقر إلى الخبرة الكافية في هذا المجال. ومع ذلك، فقد أعلن عدد من البنوك الجزائرية العمومية عن خطط لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تشير التقارير الواردة من مصادر وسائل الإعلام الدولية إلى أن الحكومة تدرس إنشاء هيئة شرعية للإشراف على هذه الصناعة. وفي ضوء هذه التطورات، يمكن أن تصبح البنوك الجزائرية في السنوات المقبلة واحدة من قائمة البنوك الأسرع نمواً في العالم بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (King, 2018, The Banker's Top Islamic Financial Institutions – 2018, <https://www.thebanker.com>) والشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع بعض الدول.

الشكل رقم (07): عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول لسنة 2015



Source: Elaboré en se basant sur:

- The Banker, 2015, November, **Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions**, Financial Times, <http://www.thebanker.com>, London-United Kingdom, pp: 10-11.

لازالت الجزائر تمثل الاستثناء مقارنة مع بعض الدول العربية والإسلامية، فبعد أن كانت البلد المغربي الوحيد الذي يعرف نشاطا للمصارف الإسلامية، هي اليوم البلد المغربي الوحيد الذي لا يعرف قانونا للمالية الإسلامية. إلى جانب أن انتشار المالية الإسلامية وحصتها في العديد من الدول، يعد أكبر من حصتها في الجزائر، وهو ما يستوجب النظر إليه بعين الجد لاغتنام الفرص التي أصبحت توفرها هذه الصيرفة.

3-3 معوقات وتحديات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات ومعوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية انتشار صناعة الصيرفة الإسلامية بها وتمثل أساسا فيمايلي:

1- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية، مما دفع بالكثير من المسلمين أنفسهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل على الربا وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية (الشيخ زوهير بن الطيب، 2011، الانتشار المحدود لصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر،

<http://maliki.montadamoslim.com>

2- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية وليس المصارف الإسلامية، أي أن البيئة غير جاهزة، وفي الغالب هي بيئة طاردة ورافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

3- عدم مراعاة بنك الجزائر للبنوك الإسلامية فيما يخص إصدار بعض القوانين والتعاملات رغم اختلاف المبادئ بين البنوك الإسلامية والتقليدية، كما أنها تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي (إينال، 2015، ص: 166)، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها، انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4- مشكل عدم توفر الإطار والكوادر البشرية الكفؤة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في البنوك الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي وإطارات البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، هذا ما قد

يؤدي بالبنك إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك.

5- غياب سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر.

6- ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية، وعدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية.

7- عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء ونمو البنوك الإسلامية.

8- ضيق مجال عمل ونشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.

4- متطلبات إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي ومنها ما يتعلق بضرورة تأهيل العنصر البشري الذي ستوكل له المهمة، ومنه ما تعلق بضرورة الابتكار والتطوير وضرورة التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر وكذا بمتطلبات تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية.

1-4 تأهيل العنصر البشري:

1- تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الذي يُسوق لهذه الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها.

2- إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخرج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.

3- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

2-4 الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار:

- 1- لا بد لهذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الابتكار والإبداع، لأن التراث الإسلامي غني جدا، يسمح بالابتكار لما هو أبعد من الإجارة والاستصناع والمرابحة والسلم وغيرها من المنتجات والخدمات الإسلامية، حتى تصبح منتجات تعد بالآلاف.
- 2- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

3-4 التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

- 1- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر.
- 2- إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها (سحنون، زكري، 2008، ص: 13):
 - تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.
 - قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، وهذا مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ هذا القانون.
- 3- وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.
- 4- يجب على بنك الجزائر أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع نموذج البنوك الإسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب منه إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها،

وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية.

4-4 تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية:

1- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يُمكنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي، ويمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة (غربي، 2010، ص: 31): إنشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية، كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات وتوحيد الفتاوى؛ إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية، يعنى بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة؛ إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية...إلخ.

2- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وهذا مثل (خنفوسي، 2016، ص: 334): هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى؛ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

الخلاصة:

في ختام هذا البحث وفي ظل ما استهدفه في محاوره السابقة، يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية أثبتت مكانتها في تعزيز أواصر الاستقرار المالي، كما أنه وبالرغم مما أصبحت تبليه هذه الصيرفة من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجزائر بالرغم من ولوجها لهذه الصناعة، إلا أنها تبقى محدودة نظرا لتظافر جملة من المعوقات والتحديات التي تعترض تطورها كما أشرنا إليه سابقا، وهو ما يتطلب بذل الجهود الحثيثة

لإرسائها بما يتماشى مع الحركية الاقتصادية العالمية، والتوجه العالمي المتنامي لهاته الصناعة، وهو ما يدفعنا في الختام إلى الخروج ببعض النتائج واقتراح بعض التوصيات في هذا الصدد.

- النتائج:

- تجاوزت الصيرفة الإسلامية بنجاح مراحلها الأولى وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية واسعة، فمن حيث الانتشار حققت هذه المصارف انتشارا واسعا في كل من آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، كما حققت فكرة العمل المصرفي الإسلامي وأساليب تمويلها وأدواتها اعترافا أكاديميا واسعا، بحيث أصبحت من الحقول الجديدة التي تم التعرض لها في أعرق المراكز الأكاديمية والمؤسسات الجامعية في العالم؛

- على الرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها ضئيلا على المستوى العالمي، إلا أن معدلات نموها متسارعة بشكل يفوق كل التوقعات، بالخصوص بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مدفوعة بزيادة الأصول المالية الإسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، وعليه فإن دخول المصارف الإسلامية إلى الساحة المصرفية العالمية يشكل صمام أمان في مواجهة الأزمات المرتقبة ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي؛

- تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في تحقيق استقرار مالي شامل، من خلال قدرة معاييرها ومبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات؛

- قيام التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، من شأنه أن يجنب الانفصام بين الأصول المالية والأصول الحقيقية، ومن ثم المحافظة على استقرار الأصول المالية، كما يوفر نظاما من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي؛

- في ظل عدم الاستقرار وصعوبات الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي في إطار اقتصاد يعتمد على الفائدة، تعد الصيرفة الإسلامية التي تتميز بتوزيع المخاطرة وتجنب بيع الدين واستبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي من أهم البدائل التي تم طرحها بقوة في معادلة الاستقرار المالي؛

- تخضع عمليات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية لمجموعة من الضوابط التي من شأنها أن تجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الاستقرار المالي مثل السلامة الشرعية والمسؤولية الاجتماعية، والسلامة المالية والاقتصادية؛

- إذا استثنينا المصارف العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي لأسباب تاريخية وحكومية، جعلتها تحتكر النشاط المصرفي لفترة طويلة من الزمن، ومكنتها من احتكار المعاملات المصرفية

للمؤسسات العمومية سواء في ودائعها أو تمويلاتها، فإن الصيرفة الإسلامية التي تتمثل في مصرفين إسلاميين ومصرف تقليدي يقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصارف الخاصة، لها حصة يمكن القول عنها أنها مقبولة في ظل البيئة القانونية والتنافسية ومناخ الاستثمار العام في الجزائر؛

- إن الجزائر في ظل مسيرتها العمياء عن الصيرفة الإسلامية لازالت تمثل الاستثناء بين الدول العربية، من حيث الاهتمام بهذه الصناعة وهو ما تعكسه قيمة أصول الصيرفة الإسلامية فيما التي تعد أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، كما أن قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تمثل 0.18% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية، وهي نسبة ضئيلة جدا، لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات ومعوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية انتشار صناعة الصيرفة الإسلامية بها سواء ما تعلق بالجوانب القانونية والبيئة التشريعية الموجودة أو بما تعلق بجانب عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة وكذا بمقومات البنية التحتية الضرورية لتنمية هاته الصناعة في الجزائر؛

- إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية والاستقرار.

- التوصيات:

- إدراج ملف العمل المصرفي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وإعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري؛
- دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال وبخاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات وقوانين متعلقة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي؛
- توسيع التعريف القانوني للعمليات المصرفية الوارد في قانون النقد والقرض ليشمل العمليات المصرفية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجالات جمع الادخار أو التمويل أو الخدمات المصرفية الأخرى؛
- إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر، للإشراف والرقابة والتوجيه؛

- إنشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهيل العاملين فيه واستيعاب آليات الرقابة على البنوك الإسلامية؛
- إنشاء قسم خاص بالخدمات المالية الإسلامية بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر؛
- إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي والمالي الساري المفعول؛
- تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية التقليدية على تقديم منتجات متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة الضوابط الشرعية بتعيين هيئة للرقابة الشرعية، تعين من قبل الجمعية العامة للمساهمين؛
- توجيه المؤسسات الإدارية والاقتصادية المختلفة للتعامل مع المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية على قدم المساواة مع نظيرتها التقليدية ومراعاة الضوابط الشرعية المتعلقة بها.
- قائمة المصادر والمراجع:
- أولاً: باللغة العربية:
- الكتب:
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، 2004، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة.
- خنفوسي، عبد العزيز، 2016، العولة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، ج2، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
- ناصر، سليمان، 2006، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، مكتبة الريام، الجزائر.
- المقالات في مجلة علمية:
- العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، 2016، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02-العدد 15.
- المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2018، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، <http://www.uabonline.org>.
- آليه، موريس، 1993، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- بلوافي، أحمد مهدي، 2008، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21- العدد 2.

- ناصر، سليمان، 2006، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 4.

- نسيلي، جبيدة، 2015، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1- العدد 12.

- المداخلات في المؤتمرات:

- الهرش، نافذ فايز، 3-4 ماي 2017، إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

- سحنون محمود، زكري ميلود، 11-12 مارس 2008، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. جامعة ورقلة، الجزائر.

- غربي، عبد الحليم، 18-19-20 أبريل 2010، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وأفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.

- الرسائل الجامعية:

- إينال، فوزي، 2015، الصيرفة الإسلامية وإمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر.

- موسى مبارك، خالد، 2013، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر.

- التقارير:

- التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، جوبلية، <https://www.bank-of-algeria.dz>، بنك الجزائر، الجزائر.

- تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2015، 2016، 2017، <https://www.albaraka-bank.com>، بنك البركة الجزائري، الجزائر.

- تقرير مصرف السلام-الجزائر لسنة 2015، 2016، 2017، <https://www.alsalamalgeria.com>، مصرف السلام-الجزائر، الجزائر.

- تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2017-2018، 2017، <https://repository.salaamgateway.com>، مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، الإمارات.

- تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2018-2019، 2018، <https://repository.salaamgateway.com>، مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، الإمارات.

- شيناسي، غازي، 2005، سبتمبر، الحفاظ على الاستقرار المالي: قضايا اقتصادية، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد 36.

- المواقع الإلكترونية:

- أبو رومي، عبد الرحمن، 2009، مارس، السلام ثاني بنك يقترح سوق الجزائر، موقع إسلام أون لاين، <https://islamonline.net>.

- الشيخ زوهير بن الطيب، ساسي، 2011، أكتوبر، الانتشار المحدود لصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منتدى سواعد الإخاء، <http://maliki.montadamoslim.com>.

- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، بدون تاريخ، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، <http://www.uabonline.org>.

- بنك البركة الجزائري، 2019، تقديم البنك، موقع بنك البركة الجزائري، <https://www.albaraka-bank.com>.

- سعيد، حسين، 2017، مارس، الاقتصاد الإسلامي والاستقرار المالي والاجتماعي، صحيفة السبيل، <http://assabeel.net>.

- فوزي، محمد، 2014، أبريل، آليات وضوابط تحقيق الاستقرار المالي في معاملات البنوك الإسلامية، موقع الشرق، <http://www.al-sharq.com>.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Documents de recherches:

- Hideur, Nasser, 06 février 2012, **Financement shari'a compatible des entreprises: Quels enseignements?**, COFFIS Annual Seminar 3rd edition, Le financement des petites et moyennes entreprises, ASSAIF, Paris.

- Rapports:

- Islamic Financial Services Board (IFSB), 2019, July, **Islamic financial services industry: stability report 2019**, <https://www.ifsb.org>, IFSB, Malaysia.

- The Banker, 2015, November, **Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions**, <http://www.thebanker.com>, Financial Times, London-United Kingdom.

- Sites internet:

- King, James, 2018, November, **The Banker's Top Islamic Financial Institutions – 2018**, The Banker, <https://www.thebanker.com>.

- Foot, Michael, 2003, April, **What is financial stability and how do we get it?**, The Financial Services Authority, <http://www.fsa.gov.uk>.